Sohag University
Faculty of Agriculture
Dept. of Agricultural Extension &
Rural Sociology

جـامعـــة سوهاج
كليـة الزراعـــة
قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي

محاضرات في

التنمية الريفية

(طلاب برنامج العلوم الاقتصادية والاجتماعية)

إعداد

أ.د/عبد المنعم محمد عبد الرحمن
أستاذ ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ. د/منصور احمد محمد أبو كامل
أستاذ ورئيس قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي

د. محمـد عرابـــي
مدرس علم الاجتماع الريفي

2021

الفصل الأول

مقـــــــــــــدمة

INTRODUCTION

مما لاشك به أن المتغيرات التي تمر بالمجتمع الريفي عبر العالم أدت إلى قدر كبير من الوعي الذي ينهض بالمجتمع، ومن ثم فإن التنمية الريفية أصبحت تشكل جزءاً من الوعي العام الذي لابد لأية إدارة أن تدركه حتى يتثنى لها النهوض بالمجتمع في كافة قطاعاته.

وقد يعتري مفهوم التنمية الريفية شئ من الغموض بل والعصيان على الفهم، لدى أولئك الذين لا يدركون أبعاد العملية التنموية وأهميتها؛ الأمر الذي يدعونا – كمتخصصون- أن نوضح المفهوم وأن نعمل على إزالة ماقد يعتريه من الغموض أو التعقيد، ليتمكن القائمون على التنفيذ والإدارة من بسط المفهوم على أية خطط تنموية قد يدرجونها ضمن الخطة التنفيذية العامة لبلدنا الحبيب مصر.

ولا يخفى على الجميع أهمية المجتمع الريفي كقطاع يمثل أغلبية سكان البلاد بنسبة تراوحت بين 57%- 59%

في العقد الأخير وفقاً لبيانات الجاهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي بلغت في بعض محافظات الجمهورية نحو 80% في سوهاج، قنا، أسيوط، والشرقية؛ الأمر الذي يفتح باباً من التساؤلات حول القدر الذي يعانيه هذا الكم الضخم من السكان من الإهمال وعدم التوعية والقصور في الخدمات، وهنا يأتي الدور الذي يلعبه قطاع التنمية الريفية في إدراك الحس التنموي وشيوعه بين الطبقات الإدارية التخطيطية منها والتنفيذية.

ولعل إدراك العملية وأهميتها لا ينبع فقط من إدراك المفهوم بل وإدراك الأبعاد التي ينبغي المرور بها والاعتماد عليها عند البدء في العملية التنموية كعملية اجتماعية في المقام الأول، وفي هذا الجزء من الكتاب نضع بين يدي القارئ والمتعلم نبذة عن مفهوم التنمية الريفية وأبعادها مروراً بالمعوقات التي تقف حائلاً دون تنفيذها ومن ثم التغيرات التي تطرأ على المجتمع نتيجة حدوث التنمية الريفية بشكل سليم.

فريـــق الإعـــداد

سوهاج – مصر

2020

الفصل الثاني

التنمية الريفية- المفهوم والأبعاد

Rural Development; The concept and The Dimensions

يرى الباحثون في مجال التنمية الريفية أن فكرة المفهوم في ذاتها هي فكرة أصيلة أي لا ينبغي التغافل عنها ليتبين الغرض من أي عملية، ومن هنا جاءت الآراء والاختلافات التي تنم عن ثراء في الفكر وتنوع في مشاربه؛ لذا فإننا نعرض هنا عدداً من الآراء حول مفهوم التنمية الريفية والذي تعددت المدارس العلمية في تناوله وتنوعت أطروحاتها حول جزئياته.

إن طبيعة المجتمعات الإنسانية المتفاوتة في طريقة عيشها، وتوزيع الموارد فيما بينها، ساهمت في ظهور الطبقات الاجتماعية المتباينة؛ مثل الطبقات الغنية وفيرة الحظ، والطبقات الفقيرة المحرومة، فتظهر هنا الحاجة إلى عمليّة إعادة توزيع الموارد وتحقيق التوازن بين هذه المجتمعات؛ وهذا ما يطلق عليه عمليّة التنمية؛ إذ أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من قيم ومعايير محلية، تسعى لتحقيق

العدالة، وعلاج التخلف، وفتح فرص كبيرة في الحياة أمام الجميع، فهي حالة عالية من التطور والرفاهيّة، وتتطلّب هذه الأمور التنمويّة من الفرد؛ أن يفهم طبيعتها، ويدرك ماهي رغباته وتطلعاته منها ليسعى لتحقيقها.

حتى الستينات من القرن العشرين كان ينظرإلى مفهوم التنمية على انها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي ولكن بعد تجربة التنمية في بلدان العالم الثالث قد أنجزت معدلات جيده في نمو الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك البلدان فقد بقيت شعوب العالم الثالث في حالة تطور حضاري بطيء وهذا مؤشر كبير يوضح أن هناك خطأ في أن تصور أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تحصل بمجرد زيادة الدخل القومي في البلدان النامية لذا فان علماء التنمية لا يميلون الآن الى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وانما اصبح التركيز على نوعية التنمية الاقتصادية .

ولعل عملية التنمية تتضمن اكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا فان التنمية كعملية يجب

أن تفهم على أنها عملية متعددة الابعاد وتتضمن إعادة التوجية للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والانتاج فضلاً عن تضمنها تغيرات كبيرة في النظام المؤسسي الاجتماعي والاداري للاقتصاد الوطني .

التنمية : هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت الى وضع اعلى وافضل وما تصل اليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للافظل وكذلك هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعضهم الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعضهم الاخر في الوقت نفسه والمجتمع نفسه وهي زيادة محسوسة في الانتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الاساليب العملية الحديثة في التكنلوجيا والتنظيم والادارة .

التنمية الريفية : هي العملية التي تهدف الى تطوير الحياة في الريف وتحسين من نوعيتها وتقديم الدعم الاقتصادي للافراد الذين يعيشون في المناطق الريفية وايضاً تعرف التنمية الريفية بانها الاستفادة من الاراضي الزراعية من خلال

تنمية الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير الحاجات الاساسية لسكان الريف كما ان التنمية الريفية هي بناء مجتمع ريفي يعتمد على مجموعة من الاسس والتي تهدف الى نمو الريف في العديد من المجالات كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها .

وتهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل الى تغيير إرتقائي مخطط بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا و (بيئياً) بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً ويستهدف تحقيق التكافل بين المجهودات الرسمية والشعبية لاحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات وتكافل جهود التنمية على المستوى القومي.

الريف : وهي المناطق الريفية الزراعية الواقعة خارج مناطق الحضر او على حدود المدينة التي يغلب عليها الطابع الزراعي والتي يكون اغلب سكانها من سكان الريف الذين هم الفلاحون الذين يقومون بعملية الزراعة في الريف .

وبما ان المجتمعات الريفية في اغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية فان مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافاً اليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف . وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ومنظمة اليونسكو (2003) فان التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية .

والتنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل لها العديد من الابعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لاحداث التنمية الريفية المستهدفة في المنطقة العربية ومن هذه الابعاد :

البعد الاقتصادي الذي تقتصر به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام وتشكيل التنمية الزراعية في هذا البعد الاساس وترتبط بها الانشطة الريفية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

البعد الاجتماعي الذي يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع تفصيل سياسية رامية لتوسيع فرص العمل الانتاجية وتضييق الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع.

بعد التنمية البشرية الذي يعني توفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط .

البعد البيئي الذي يهدف ببرامج المرتبطة به الى تحقيق التنمية الريفية المستدامة فتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من المتدهور.

شمولية المفهوم :

إن **شمولية مفهوم التنمية** أدت إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الاحاطة بها لتعدد ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية كما أن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والايدلوجية ولكن هذا لا يعني

وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية والقاسم المشترك هو الانسان كونه هدف التنمية ووسيلتها .

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية هو زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي والاجمالي وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي الى القضاء على الفقر ومظاهر التخلق الاخرى .

هذه المفاهيم جاءت عند أغلب الاقتصاديين الذين يمثلون المدرسة الكلاسيكية ومنهم ادم سمث الذي يعتقد ان الادخارات تؤدي الى زيادة في رأس المال تلقائياً واعتقد ان مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الانتاج لاسيما عندما يتوفر مقدار من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك الى ارتفاع الدخل القومي ومن ثم يؤثر الدخل في زيادة السكان لانه يعد حافزاً ودافعاً له وما ان تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل.

ولقد قسم العلماء النظام الاقتصادي إلى الرأسماليون اصحاب الاراضي والعمال ويرى أن العناصر الداخلة في عملية الانتاج تنقسم الى عوامل الانتاج الثابتة وعوامل الانتاج المتغيرة ويعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الثابتة بينما يرى ان التقدم الاعتيادي للاقتصادي نمو حالة مستقرة يتم من خلال فترات توازن مؤقتة تكون فيها الاجور في مستوى حد الكفاف وخلال تلك الفترات يكون الدخل القومي في حالة ارتفاع فضلاً عن ازدياد معدل ايرادات الاستثمار غير ان تلك الفترة من التوازن المؤقت لم تستمر لانه ثمة استثمارات جديدة تحصل ترفع الطلب على العمل وتؤدي الى رفع الاجور فوق مستوى الكفاف ونتيجة لذلك يزداد السكان وان الارتفاع المؤقت للاجور سوف يخفض الارباح ويؤدي الى انخفاض تراكم رأس المال .

ويرى بعض الاقتصاديون بأن التنمية تعني عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون نسبة هذه الزيادة اكبر من نسبة زيادة

السكان وتؤدي الى احداث تغيرات في هيكلية الاقتصاد في الدولة .

ويمكننا تلخيص مفهوماً شاملاً للتنمية الريفية باعتبارها **" عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى"** كما أورده (محرم، 1994)

الفصل الثالث

خصائص التنمية الريفية

Rural Development; the Characteristics

نظراً لتعدد الجوانب التي ينبغي أن يتفهمها العاملون في القطاع التنموي بوجه عام والعاملين منهم في القطاع الريفي بوجه خاص، فقد وضع العلماء عدة خصائص لعملية التنمية ليسير في ضوئها أولئك المتخصصون في تطوير وتنمية حياة الناس، نذكر منها هنا عدداً من الخصائص التي ينبغي إدراكها قبل المشاركة في العملية التنموية في الريف.

أولاً: العملية Process

في البداية لا بدّ الإشارة إلى أنّ التنمية هي نشاط أو عملية فعلية، أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات، ويهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة وبعيدة الأمد على كافة الأصعدة.

ثانياُ: الحضارية Modernization

التنمية عملية حضاريّة أي أنّها شكل من أشكال الحضارة والعصريّة، التي تهدف إلى محاربة كافّة الموروثات الاجتماعيّة التي تقف عائقاً في وجه التقدّم البشريّ.

ثالثاُ: الإنسانية Humanity

عملية التنمية إنسانية اجتماعية، أي أنها تستهدف بصورة مباشرة العنصر البشري والاجتماعي، وتهدف إلى تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي في الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك عدد لا محدود من الأشخاص يشتركون في تحقيق الهدف بشكل مستمرّ.

رابعاً: الشمول Comprehensive

التنمية عملية شاملة، أي أنّها تشمل كافّة القطاعات العامة والخاصة في المجتمع، وتستهدف الموارد الماديّة والبشرية، وتتطرّق إلى المجالات الإدارية، والتنظيميّة، والأمنية، والاقتصادية، والعسكرية والسياسية وغيرها في الدولة.

خامساً: التشابك Complicity

التنمية متشابكة، أي أنّها متداخلة مع كافة الظروف والقوى الخارجية، كونها تستهدف المجتمعات التي تتأثر وتؤثر في كافّة التغيرات العالمية والإقليمية المحيطة بها، بما في ذلك التغيرات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والحضاريّة، والثقافيّة.

سادساً: المنهجيّة Methodology

التنمية منهجيّة، أي إنّها اختيار منهجيّ للغايات والوسائل من خلال التقييم الرشيد للأحوال والظروف البيئيّة التي تحيط بأيّ قطاع.

سابعاً: الغائيّة Objectivity

التنمية عملية هادفة، حيث تسخر الموارد المتاحة، وتبذل أقصى الجهود الكفيلة باستغلالها، وتسعى إلى استغلال الفرص المُتاحة للحصول على موارد أخرى تُسرع من تحقيق نتائج فعّالة في التنمية.

ثامناً: التطوّر Progressed

التنمية هي عمليّة تطويريّة تُركز بشكل مباشر على محاربة الفقر، والجوع، والجهل، وتدنّي مستوى الخدمات المختلفة، بما

في ذلك الخدمات الصّحية، لذلك تسعى بصورة مباشرة إلى رفع مستوى الدخل والأجور، وتحسين مستوى التعليم، واستخدام الأساليب الحديثة للنهوض بهذه العملية، والبحث عن مصادر جديدة للغذاء، وحلّ مشاكل نقص الماء، وتحقيق مستوى مناسب من الأمن والأمان.

الفصل الرابع

أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

UN. Sustainable Development Goals (SDGs)

تشكل الأهداف الإنمائية الثمانية، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف إنتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الإبتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي. وقد حشدت هذه الجهات جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية من أجل تحقيق هذه الأهداف خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظا.

أما عن هداف التنمية المستدامة، والمعروفة كذلك باسم الأهداف العالمية، هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.

الأهداف مترابطة - وغالبا ما يكمن مفتاح النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى.

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكننا اليوم اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة، للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمدها وفقا لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

تمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال شامل. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحدنا معا لإحداث تغيير إيجابي لكل من البشر والكوكب.

ما هو دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2016، وستستمر في توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة عشر المقبلة. وبوصفه الوكالة الرائدة في مجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع فريد يمكنه من المساعدة في تنفيذ الأهداف من خلال عملنا في نحو 170 بلدا وإقليما.

وتركز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عدة مجالات رئيسية، تشمل الحد من الفقر، وتعزيز الحكم الديمقراطي وبناء السلام، ومواجهة آثار تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، وعدم المساواة الاقتصادية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على أرض الواقع من خلال عدة مشاريع بالشراكة مع حكومة مصر والنظراء الوطنيين والمانحين والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة في مصر وشركاء التنمية الآخرين. لمعرفة المزيد عن مشاريعنا ومجالات التركيز الرئيسية.

ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومات لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية. وهذا العمل جار بالفعل، ونحن ندعم العديد من البلدان في تسريع وتيرة التقدم الذي تم احرازه بالفعل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) والبناء على أساسه.

إن سجل التنمية الحافل بالعمل على تحقيق أهداف متعددة يوفر لنا خبرة قيمة وتجربة راسخة في مجال السياسات لضمان وصولنا جميعا إلى الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب شراكة واسعة تجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

والمواطنين على حد سواء للتأكد من أننا نترك كوكبا أفضل للأجيال المقبلة.

الاطراف ذات الصلة بوضع أطر التنمية المستدامة

القطاع الحكومي	القطاع الاهلى
▪ وزارة الصحة ▪ وزارة التخطيط ▪ وزارة النقل (النقل البحرى) ▪ وزارة الصحة و السكان ▪ وزارة الطاقة و الكهرباء ▪ وزارة التجارة الخارجية و الصناعة ▪ وزارة الزراعة وزارة الرى و الموارد المائية ▪ هيئة الارصاد الجوية ▪ وزارة التنمية المحلية ▪ وزارة الخارجية ▪ اخرى	▪ المنظمات غير الحكومية (NGOs) ▪ الجمعيات الاهلية(CDAs) ▪ المجتمع المدني ▪ الجامعات والمراكز البحثية ▪ النقابات ▪ المجالس القومية ▪ البرلمانين ▪ المجالس المحلية ▪ الاحزاب السياسية ▪ اخرى

آليات واولويات تحقيق التنمية المستدامة

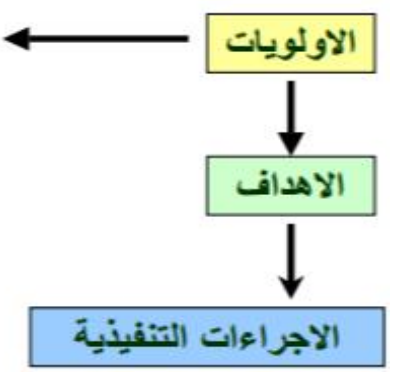

- ادارة الموارد الطبيعية
- التنمية الاقتصادية
- حماية البيئة
- استكمال وتطوير الخدمات المحلية
- التنمية الاجتماعية
- الحفاظ على التراث الثقافي
- الانتاج والاستهلاك المستدام
- رفع الوعى العام
- الدعم المؤسسي وبناء القدرات
- القدرات الوطنية في مجال المعلومات

مراحل المشاركة في عملية التنمية

الفصل الخامس

استراتيجيات التنمية: المداخل والنظريات

هناك ثلاث استراتيجيات عريضة للتنمية الريفية يمكن اتباعها: **الاولي استراتيجيه تكنولوجية**: ويكون التركيز في هذه الحالة على التغير التكنولوجي الذي يشمل شتي اوجه المجتمع الريفي مثل تحسين الاساليب الزراعية او مستوي امدادات المياه، وتوفير المدخلات والمهارات اللازمة لتحقيق هذا التغير. الثانية استراتيجيه اصلاحية: وتبعا لهذه الاستراتيجية يكون الاهتمام منصبا على التغير التكنولوجي مع بذل جهود لتوفير الوسائل التي تضمن مشاركه المزارعين بقدر أكبر في نشاطات التنمية الريفية. الثالثة استراتيجيه هيكليه: ترمي الي تغير طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المناطق الريفية بصوره تودي الي تحسين اوضاع الفئات المحرومة من

قبل. وغالبا ما يكون تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية عن طريق برامج الاصلاح الزراعي.

نظريات التنمية والتحديث:

توجد عده مداخل نظريه تتناول عمليه والتنمية الريفية . اعتمد كل مدخل منها على جانب او عده جوانب هامه مكن الاستفادة منها على وضع تصور متكامل وشامل لعمليه التنمية. وفيما يلي توضيح لتلك المداخل:

أولا المدخل التربوي:

ساد هذا حتي عام 1955في بعض دول العالم حيث تبنته الدوائر العالمية لحركه الاصلاح الريفي ,ويقوم هذا المدخل علي فلسفه تعليم الكبار ومحو الأمية، وذلك من خلال مؤسسات الارشاد الزراعي، وحركه التربية الأساسية بالولايات المتحدة الأمريكية، وحركه مدارس المجتمع بالفلبين .

ويستهدف هذا المدخل "مساعده اولئك الذين لم تصل اليهم المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة علي تفهم مشكلات بيئتهم ومعرفه حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وكأفراد، واكسابهم مجموعه من المعارف والمهارات لتحسين احوالهم طرداً، والاشتراك بصوره فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

ثانياً مدخل العملية:

ويركز هذا المدخل على التنمية البشرية والتي يمكن ان تنتقل بالنسق مع النمط البسيط الي النمط المركب، وان البرامج لا تتضمن هدفا ماديا واضحا، كما لا يهتم بالمنجزات أو الناتج حيث ان العملية عند أنصار هذا الاتجاه تعني

أ. **تنميه ديناميات التفاعل الداخلي في النسق:** وفي اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة والتقليدية لدي اعضاء الانساق المجتمعة، وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم، وتحويل ابناء

المجتمع الي عناصر ايجابيه في الموقف الانمائي من خلال ابراز قيادات محليه قادره وفعاله .

ب. **تفعيل المشاركة**: والتي يمكن تحديدها في ثلاثة ابعاد هي بعد المشاركة في اتخاذ القرارات، وبعد المشاركة في الأنشطة، وبعد المشاركة في قيمه التنمية .

ج. **مواجهه مشكلات التخلف في المجتمعات المحلي**: وذلك باتباع عدد من المداخل الفرعية منها. مدخل الخبير EXPERT APPROACHالذي تتجلي مهمته في تحديد المشكلات المجتمعية سواء بالملاحظة المباشرة او غير المباشرة واعداد نماذج جاهزة للتنفيذ .

د. **المدخل المتعدد MUITIPLE APPROACH** وذلك بقيام عدد من الخبراء بتحديد مشكلات المجتمع ورسم اسلوب المواجهة من خلال مجموعه من النماذج بالجاهزة .

هـ- **مدخل الموارد الداخلية** ويكون بالتركيز على جماهير المجتمع أنفسهم مع الاستعانة بمرشد خارجي كموجه.

ثالثا المدخل الاقتصادي :

ويتبني هذا المدخل التركيز وبتخطيط جيد علي قضايا الانتاج الاقتصادي كأساس لتنميه المجتمع. وتقوم فلسفه هذا المدخل على ان تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرك الاول لكافة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل النسق الامر الذي يجعل كافة المتغيرات ما هي الا انعكاسا لتلك الظروف .

ح. **معالجه قضية التخلف من خلال مفاهيم الدخل القومي**، ومتوسط الدخل الفردي .

خ. **مقارنه الدول النامية في مرحلتها الحالية** بما كانت عليه الدول المتقدمة الان في اطوارها في حركه التقدم الاقتصادي .

رابعا المدخل الاداري :

وهذا المدخل يعتبر قضية التنمية حدي القضايا الفردية داخل العملية الإدارية الشاملة. وظهرا هذا الاتجاه بوضوح في الدوائر الاستعمارية البريطانية حيث عالجت قضيا التنمية المجتمعية لأول مره كأسلوب اداري في المستعمرات

الأفريقية وذلك لحدمه مصالح استعماريه والتركيز علي بعض القطاعات التي تخدم هذه المصالح مع جذب مساهمات الاهالي.

خامسا المدخل التكاملي:

يستخدم هذا المدخل الاسلوب التكاملي في معالجه مشكلات التخلف ولقد انبثق هذا المدخل من عده اعتبارات هامه هي :

1- إن التكامل الوظيفي لحلقات التخلف يقتضي تكامل المواجهة .

2- إن تعدد الحاجات والمشكلات يقتضي اخذها جميعا في الاعتبار عند التخطيط.

3- ضرورة تطوير صور التنسيق بين الاسهام الشعبي والإسهامات الحكومية .

4- إن تنميه نظام للحكم المحلي في المجتمعات المحلية اساس لانطلاق برامج تنميه ناجحة .

كما يري أنصار هذا الاتجاه من حركة الاصلاح الريفي ما يلي :

الإصلاح ضروري في كافة قطاعات المجتمع وأنشطته اقتصاديا، اجتماعيا، صحيا، عمرانيا وتربويا وكافه برامج الرعايا (الاجتماعيات), ولذلك نشأت فكره المراكز الاجتماعية او مراكز المجتمع في بعض الدول كمنهج للإصلاح الريفي وتطوير وتنميه كافه جوانب الحياه الاجتماعية وتنمية الروح المجتمعية لدي الاهالي تحويل القري الي وحدات للحكم الذاتي التنمية الشاملة زراعيا وصناعيا وصحيا.....إلخ .

سادسا المدخل الاشتراكي :

ويرتز علي محور التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وفيها تستوعب عملية التنمية كافه البرامج المخطط لذلك وهو منظور شمولي للتنمية لا يضع فواصل بين جوانب التنمية {اقتصادي، اجتماعي، سياسي.....الخ} نظرا لتداخل المشكلات التي تواجهها تلك المجتمعات من الناحية، وكذلك

لاختلاف طبيعة المشكلات التي تواجهها مجتمعات العالم الثالث عن تلك التي يواجها مجتمعات العالم المتقدم، واختلاف التكوين الثقافي والتاريخي لهذين النوعين من المجتمعات، واختلاف اساليب التشخيص، واختلاف المنطلقات الفكرية الموجهة .

ويعتبر هذا المنهج السوسيو-اشتراكي قادر على:

- تحليل وتشخيص التخلف اعتمادا على التاريخ والواقع المعاصر .
- تحقيق الحقائق الأساسية والموضوعية للزمه لسير خطه المواجهة السليمة.
- انطلاق برامجه من خطه سياديه شامله علي المستوي القومي يراعا فيها التكامل، القطاعي والجغرافي، وتنبثق عن سيادته اجتماعيا تستند علي محور التنمية الاساسيين الشعبي او الجماهيري والتقدمية ويقصد بالشعبية "استنادا الخطط علي المشاركة الشعبية الكاملة " كما يقصد بالتقدم الارتفاع بالمستوي المعيشي لأبناء

المجتمع مقاس ببعض المقاييس العالمية مثل { الدخل والتعليم، الأمية، البطالة، الرعاية الصحية، الرعاية الاجتماعية، الإسكان.....الخ.

الاتجاهات النظرية في التحديث :

اوضحت نظريه التحديث بمختلف فروعها واتجاهاتها عمليه التحول الاجتماعي والاقتصادي وانماطه في العالم الثالث بوصفها سياق تكتسب فيه هذه المجتمعات خصائص النسق الاجتماعي الرأسمالي بدجات متفاوتة. ومن ثم اوضحت التخلف والنمو بوصفها ابتعادا او اقترابا من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا النسق الذي يمثل غاية وهدفا ونموذجا مثاليا .

وتتضمن رويه اصحاب نظريات التحديث ضرورة ان يقوم كل مجتمع بابتكار او استيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وابنيه تتيح له فرصه الانتقال من درجه النمو التي

وصل اليها الي درجه اعلي منها , وتتدرج تحت صفه عموميه تحديث الطبقات الاجتماعية , والبيروقراطية , منظمات السوق والروابط السياسية وعن طريق ذلك يمكن لقدرات هذا المجتمع والتي تتمثل في القدرة علي الموائمة , القدرة علي التوجيه , القدرة علي المحافظة علي استقلاليه الشخصية ان تعمل علي اعاده تشكيل المجتمع بصوره تسميح بتحقيق التنمية بمستويات اعلي من التحديث .

والمجتمع الحديث كما وصف " كولمان" بانه ذلك المجتمع الذي يتصف برجه عالية من التحضر، القضاء علي الأميه، الدخل المرتفع نسبيا ,السماح بالحراك الاجتماعي الراسي والافقي , الارتفاع النسب لنصيب التجارة والصناعة في الاقتصاد وانتشار شبكه اعلاميه ذات فاعلية .

وهناك العديد من النظريات التي تعرضت لموضوع التنمية والتحديث وكل من هذه النظريات لها رؤيه في اتجاه فمنهم من يري :

ان التحديث عمليه تطور وتحور اجتماعي من المجتمع .

ان التحديث عمليه سيكولوجيه وسلوكيه تهتم بدوافع افراد المجتمع الحديث .

إنه عمليه انتشار او انتقال عناصر الثقافة من الدول المتقدمة الي الدول النامية .

نمو النسق الاجتماعي وتحديثه .

دراسه التخلف واسبابه في دول العالم الثالث وامكانيه التحديث .

النظر الي التحديث من وجهه نظر كميه او كيفيه .

وفيما يلي توضيح لتلك الاتجاهات والنظريات المفسره لكلا منها :

اولا: الاتجاه التطوري للتحديث :

حاول انصار هذا الاتجاه الاستفادة من النظرية التطورية الكلاسيكية في دراسة الدول النامية، وقد حاولت نظرياتهم

تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي الي تفكك وصراعات مختلفة ,فضلا عن اتساع نطاق اهتمامها ليشمل التاريخ الانساني بأكمله، ومن انصار هذا الاتجاه " رستو " ,و"وبارسونز :"

1_نظريه " والت رستو :walt rostow"

فلقد كرز " رستو " دراسته حول فكره مراحل النمو الاقتصادي فوضعها اساس لكل استنتاجاته المتعلقه بالتطور الاجتماعي. ويري ان المجتمعات تمر بخمس مراحل اساسيه وهي :

أ-**مرحله المجتمع التقليدي**: وتتسم هذه المرحله بالتخلف في جميع الميادين خاصه في ميدان العلوم والفنون الانتاجيه , ويغلب علي اقتصاد هذه الدوله الاقتصاد الزراعي المقترن بالنظم الاقطاعيه التي تميز بالاقتصاد البدائي وانخفاض مستوي المعيشه , وانتشار التقاليد الجامده .

ب_ **مرحله التهيؤ للانطلاق**: حيث تتواجد في هذه المرحله الظروف الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه التي

يستطيع عن طريقها التحول من تقليدي الي الوضع الذي يمكنه من استغلال موارده والتغلب علي ظاهره نقص الانتاج . ومن حصائص هذه المرحله . انتشار التعليم , تعبئه المحدرات , ظهور البنوك , اتساع نطاق حجم التجاره الخارجيه , وانتشار المشروعات الصناعيه, غير ان هذه الانشطه تحدث بمعدلات بطيئه داخل المجتمع .

ج_مرحله الانطلاق : وهي المرحله التي يتم خلالها القضاء علي التكتلات والمقاومات التي ظلت عقه في طريق النمو المطرد حيث تاخذ القوي الدافعه للتقدم الاقتصادي في الانتشار داخل المجتمع والسيطره عليه فتزداد المدخرات , تتغير وسائل وطرق الانتاج ووجود هياكل سياسيه واجتماعيه لاستغلال الموارد بكفاءه .

د_**مرحله السير نحو النضج**: وتبدو فيها عمليه النمو المطرد لفتره كطويله وتنتشر فيها طرق ووسائل الانتاج الحديثه في جميع فروع النشاط الاقتصادي , ويبدا الاقتصاد القومي في تثبيت اقدامه في المجال الدولي .

هـ_مرحله الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحله ارتفاع المستويات الاستهلاكيه وامتلاك افراد المجتمع للسلع المعمره مثل السيارات , الغسالات , اجهزه الراديو والتلفزيون وزياده نسبه سكان المناطق الحضريه .

ومن الانتقادات التي وجهت لنظريه روستو مايلي .:

.ان تطور المجتمعات لايحدث دائما بنفس الصوره الموضحه بالمراحل السابقه .

.ان تطور المجتمعات لا يمر بنفس المراحل المذكوره

.

.اختلاف مراحل النمو بين الدول المتقدمه ذات الظروف المغايره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبين الدول الناميه .

نظريه "تالكوت بارسونز :Talcott parsos"

حيث ينظر "بارسونز"الي المجتمع الانساني ككل بوصفه نسقا يتكون من مجموعه من الانساق المستقله نسبيا لانها تشكل جميعا نسق المجتمع الانساني , كما يوكد علي القم كمصدر لصياغه تماسك النسق الاجتماعي وحدته ومولده للفعل الاجتماعي كما يري ان تقسيم العمل هو اساس التماسك العضوي ,

وان العمليه التطوريه من وجهه نظره هي في حقيقتها زياده قدره المجتمع علي التكيف

ولقد حدد "بارسونز" ثلاث مراحل تطوريه مرحليه تحويليه تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعه ومختلفه وهي :

المرحله الاولي : وتسمي المرحله البدائيه التي يتميز فيها المجتمع البدائي بوجود عنصري الدين , وروابط القرابه واهميتها في هذا المجتمع .

المرحله التطوريه الوسيطه: وتضم نمطين من المجتمعات :

الاول: المجتمعات بالقديمه التي تميز بوجود تعليم حرفي اي تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطره الجماعات الدينيه في المجتمع .

الثاني : النموزج المتقدم من المجتماعات القديمه وفيه نجد ان افراد الطبقه العليا يتلقون التعليم الديني والتاريخي

ج:المرحله المتقدمه : ويقصد بها الجتماعات الصناعيه الحديثه: وفقيه تمثل التوجيهات القديمه الي :

توجهات معرفيه .

توجهات تقديريه تتلائم فيها افعال معينه مع موضوع ما انفعاليا .

توجهات اخلاقيه تتضمن الالتزام بمعايير معينه تحددت صلاحيتها علي اساس نتائج الافعال بالنسه للمجتمع .

وهذه المراحل التي حددها "بارسونز" في نظريته هي تطوريه تحويليه تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعه ومختلفه . اي ان التطورات التي تحدث في كل مرحله انما تحدث في النسق القيمي الذي يعد اساسا للتغير في الانساق الاجتماعيه والثقافيه والقانونيه فاذا ما تغيرت تلك الانساق تغير المجتمع واصبح مجتمع حديث .

ومن الانتقادات التي وجهت " لبارسونز " في نظريته ما يلي :

اعتبار القيم هي المتغير الاساسي في ضبط المجتمع وحول المجتمع باسره الي مجرد قيم ومعاير ورموز مجرده .

اغفال الجانب الاقتصادي والسياسي في المجتمع .

اقتصاد عمليات التطور والنمو علي وجود عمليات التبباين والتكامل والتعميم في داخل نطاق النسق القيمي دون وضع تاثيرات العوامل الاخري الداحليه والخارجيه علي تطور المجتمع ونموه.

ان وحده التحليل عند "بارسونز" هي الفعل وما يتضمنه من معان سيكولوجية وعدم التركيز علي المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتارخية.

ثانيا:الاتجاه السيكولوجي او السلوكي:

ويركز اصحاب هذا الاتجاه علي الاهتمام الدوافع والعمليات السيكولوجية والسلوكية والنفسية التي تجعل الذي يتصف به فردا حديثا يشارك في تحديث مجتمعه .وفيما يلي عرض لبعض النظريات التي تمثل هذا الاتجاه:

1- نظرية "ماكس فيبر: max veber"

حاول "فيبر" تفسير الحركه الصناعيه , وسياده التصنيع الراسمالي في الانظمه الاقتصاديه في اوروبا الغربيه الي نشاط الحركه الثقافيه والتي سيمت " العقلنه" والتي صاحبت الحاله السيكولوجيا الناشئهمن سيطره النزعه البروتستانيه والتي دعت الي :

التفكير العقلاني الرشيد كاساس لنهضه الحياه الاجتماعيه والتي كان من اثارها :

خلق الدافعيه للانجاز والعمل والربح .

خلق الدافعيه نحو ازدراء حياه الترف والمتعه .

وجوب تكريس جانب كبير من حياه الانسان للعمل والانجاز .

خلق وتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطه بالامانه والشرف والتقشف .

الاهتمام بالتنشئه العقليه للفرد .

ج_منح المهنه قيمه كبيره .

د_تقديس العمل وجعله نوعا من العباده او الواجب المقدس .

ه_استناد مشروعاتها الي التنظيم الاجتماعي الرشيد الذي يعتمد علي المبادي العلميه , وعلي نظام قانوني واداري متميز , وعلي الكفاء الفنيه وعلي الفضيله , ولمنافسه حره , نعلي الموازنه المستمره بينت التكلفه والعائد .

و_الاعتماد في العمل علي الفضائل مثل ضبط الانفاق , ضبط النفس, لا , الابتكار والتجديد

2_نظريه " ماكليلاند :macclelland "

حيث ارن\تكز " ماكليلاند " علي محور الدافعيه والانجاز كاساس لحدوث تغير , بجانب اتخاذ التغثير الاقتصادي كقاعده حتي تصبح المجتمعات التقليديه مجتمعات حديثه . وهو في هذا يميل ميلا سيكولوجيا في تحليله لعمليه التغير واكد علي ان عمليه التنميه او التحديث الاقتصادي في اي مجتمع قديم او تقليدي او حديث تبدو واضحه عندما يكون حاجه هذا المجتمع الي الانجاز قائمه لتكون باعثه علي التغير والتحديث.

ويفترض " ماكليلاند"وجود علاقه بين الحاجه الي الانجاز وعمليه التنشئه الاجتماعيه فالدوافع تكتسب بالتعليم .

ولذلك فان ما يتعلمه الفرد من دوافع في بدايه حياته تؤثر تاثيرا علي سلوكه في المستقبل , واتخذ من الدافعيه للانجاز اسلوبا لقياس تقدم وتحديث المجتمع .

3_نظريه " هاجن :Everett hagen "

ركز " هاجن " في نظريته علي دور المجددين في احداث التغير والانتقال بالمجتمع من حالته التقليديه او الساكنه الي المجتمعات المتقدمه .

ويري " هاجن " ان المجتمعات التقليديه تتسم بما يلي:

.نظم جامده للمكانه الاجتماعيه وجود جماهير وصفوه حاكمه .

.العلاقه تسلطيه غير مبدعه وغير دافعه للتجديد تتعكس علي الافراد فيتصفون بعدم القدره علي التجديد .

ويفترض " هاجن " ان هناك علاقه قويه بين طبيعه البناء الاجتماعي وبين نمط الشحصيه . فالتغير الاجتماعي يرتبط بعوامل تنفسيه وخلق نمط الشخصيه القادره علي التجديد , وتمتلك السمات الابتكاريه والفضول والانفتاح علي الاخرين , وابتكار حلول جديه .

ويفترض ان التغير في الناء التقليدي للمجتمعات يداء عندما تظهر مجموعات من الافراد لها هذه الخصائص .

4_نظريه " ليرنر :Denial lerner "

قارن نظريته بين المجتمع الحديث والتقليدي عن طريق عدد من المتغيرات اعتبر وجودها في مجتمع ما بانه " حديث" " ليرنر " في " او مجتمع متقدم وهي التحضر "التعليم , المشاركه في وسائل الاتصال والمشاركه السياسيه , والمجتمع التقليدي فهو الذي لايحقق سوي درجه ضعيفه علي هذا السلم .

واوضح "ليرنر" وجود نمطين من الافراد هما :

ا_ الافراد الحديثين moderners وهم المتعلمون والمشاركون بفاعليه في وسائل الاتصال والذين يبدون اراء متنوعه , وسكان الحضر

ب_الافراد الانتقاليون وهم الاميون الذين يتملكون بعض خصائص الحديثين ويميز " ليرنر" بينهم وبين التقليدين الذين ليس لهم القدره علي التعاطف مع الاخرين .

ثالثا: اتجاه النمو النسقي :

- وينظر اصحاب هذا الاتجاه الي النسق الاجتماعي من حيث كونه في حاله نمو او يتعرض لعمليه تغير او تحديث .

- يهتمون بالتغيرات التي تطرأعلي المجتمعات وبنائها الاجتماعي .

- _التركيز علي التصنيع كعامل محدد لظهور انماط محدده الابعاد

- المقارنه بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحضرية الحديثة.

الفصل السادس

التخلف في القرية المصرية: نموذج ودراسة حالة

قام جامع وزملاؤه (1987) فريق دراسة أسباب تخلف القرية المصرية من قبل بتعريف التنمية الريفية على أنها الحركة المستدامة للتغيير الارتقائي المخطط لإحداث التحولات الجذرية في بناء ومهام النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الريفية من خلال الارتقاء بنظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية مع مراعاة لتحقيق التنسيق والشمول والتكامل والتوازن بين كل من الأدوار الحكومية وغير الحكومية الأخرى سواء القطاع الخاص أو المجتمع المدني، مراعين أيضا تحقيق المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية من أجل تحقيق عدالة توزيع الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين.

وتتحقق الاستدامة من خلال زرع العناصر البنائية والوظيفية في عملية التنمية. هذا وتتمثل العناصر البنائية فيما يلي:

1. شبكات المشاركة بين المواطنين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. اكتشاف وبناء القيادات المحلية الديناميكية الفعالة.
3. تحقيق تكامل الأنشطة التنموية.
4. تحقيق شمول الأنشطة التنموية.
5. تكثيف الأنشطة التنموية.
6. تحقيق توازن الأنشطة التنموية.
7. تحقيق جذرية التغيير الاجتماعي.

أما العناصر الوظيفية فتتمثل فيما يلي:

1. الإيمان والالتزام السياسي ببناء سياسة تنموية واضحة فيما يتعلق بالأهداف والمعايير.
2. التنسيق الفعال بين الأنشطة التنموية.
3. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.
4. الالتزام بالصداقة البيئية والتكنولوجية.
5. سلامة وجودة المردودات التنموية المشتملة على المكونات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
6. العدالة الحكومية وعدالة توزيع المردودات التنموية.

هذا ويتمثل الفرض الأساسي لهذه الدراسة فيما يلي: "يمثل نقص العناصر البنائية والوظيفية وخاصة عدم التوازن بين الجهود الحكومية والأهلية التنموية في الريف المصري السبب الأساسي لتخلف المجتمعات المحلية الريفية المصرية." وللتحقق من هذه الظنية قام فريق دراسة أسباب تخلف القرية المصرية باختيار عينته المساحية الغرضية المتمثلة في 257 قرية من محافظات كفر الشيخ والغربية والجيزة والمنيا. وقد قام جامع في هذه الدراسة بإجراء تحليلات إحصائية مبينة أدناه اختلفت عما تم من قبل مما أدى إلى اكتشاف نتائج مكملة لما سبق أن اكتشفه فريق دراسة أسباب تخلف القرية.

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية الأهمية البارزة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية في تحديد المستوى التنموي للمجتمعات المحلية. فقد كان تواجد وكفاءة المنظمات القروية على رأس محددات التنمية كما أظهرت ذلك من قبل نتائج دراسة أسباب تخلف القرية المصرية. هذا وقد تبين هنا أن هناك تأثيرا غير مباشر صغيرا نسبيا تلعبه هذه المنظمات من خلال كونها مكونا صغيرا من مركب سمي هنا بمركب "التكنولوجيا

الاجتماعية أو الهندسة الاجتماعية"، وهو المحدد الثاني لمستوى تنمية القرية لمصرية، والذي يكون جزءًا أساسيا من "رأس المال الاجتماعي"، والذي يشتمل على مكونات تتمثل في درجة التنسيق المنظمي، ونسبة السكان العاملين في المنظمات القروية، ودرجة الثراء أو التباين المنظمي القروي. ويتمثل التنسيق المنظمي في العمل الجماعي، والتعاون، والدعم المتبادل، والاتجاهات التعاونية الإيجابية لدي قادة المنظمات القروية وبين المنظمات القروية العاملة في القرية وبين المنظمات القروية ونظيراتها في القرى المجاورة، وبين المنظمات القروية ومراكزها الرئيسية على المستويات الأعلى. هذا وقد تبين أن تكنولوجيا التنسيق هي جوهر ما يسمى بالتكنولوجيا الاجتماعية. وبالرغم من إدراك المسئولين لأهمية التنسيق إلا أن علم التنسيق بتقنياته لا زال في رحم أمه.

أما المحدد الثالث لمستوى تنمية القرية أو المجتمعات المحلية الريفية المصرية فيتمثل في درجة شعور الناس بالعدالة الحكومية. وتؤكد هذه الدراسة على أهمية الشعور بالعدالة

الحكومية كقوة دافعة للاندماج الشعبي والمنظمي القروي في جهود التنمية الريفية. كما قد تبين أيضا أن مستوى البنية الأساسية كان من المحددات ذات التأثير الجوهري أو المعنوي على مستوى تنمية القرية المصرية. ويمثل هذا المتغير بالإضافة إلى مستوى التكنولوجيا المادية المحددات المادية لتحديد مستوى تنمية القرية المصرية. فبالإضافة إلى الميكنة الزراعية، وتوافر الصناعات المحلية فإن تطبيق بعض التقنيات الزراعية مثل استصلاح الأراضي، وصيانة شبكة المراوي والمصارف، والزراعة السمكية في الترع والمصارف وحقول الأرز، والزراعات البستانية، والري بالرش، واستخدام البيوجاز، وتكثيف الدورات الزراعية، وإعادة تدوير المخلفات الزراعية..إلخ تمثل التقنيات المادية في القرى المصرية. إلا أن نتائج هذه الدراسة تؤكد على أن المحددات الرئيسية السائدة لتنمية القرية المصرية تتمثل في تلك المحددات ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية.

ومن النتائج التي لم تتضح من قبل في دراسة أسباب تخلف القرية المصرية أيضا دور مستوى تدين السكان الريفيين،

وكثافة الجامعيين من أهل القرية المقيمين فيها، ودرجة المشاركة الأهلية واندماج السكان الريفيين في التنمية كمحددات ثقافية واجتماعية معنوية لمستوى تنمية القرية المصرية. ومما يجدر الإشارة إليه أنه في الوقت الذي تؤدى فيه درجة التدين إلى رفع المستوى التنموي للقرية إلا أن الانفتاح الثقافي الناتج عن هذا التقدم يؤدى إلى خفض درجة التدين. ومن ثم فيجب أن يكون أحد المؤشرات الرئيسية لفعالية الإعلام والتعليم هو رفع درجة التدين بمعنى الارتقاء الأخلاقي والسلوكي وليس مجرد أداء الشعائر الدينية حتى لا يكون التدين صريعا للحداثة والتقدم.

وربما يعود على التنمية كل الخير لو أننا آمنا أن فلسفة التنمية المستدامة تشتمل وتؤكد على كل من الحرية، والديمقراطية، وتنشيط المبادأة والمشاركة الشعبية، واللامركزية، والقيم الإنسانية والبيئية، والحكم المحلي الحقيقي وليس مجرد الإدارة المحلية، وتبنى الأطر التنموية الثقافية والاجتماعية وليس مجرد القيم المادية. والارتقاء بالنظم الإدارية المتخلفة والعامة بصفة خاصة، وتطوير قدرات العنصر البشري

المتواضعة، وزيادة المخصصات المالية والتمكينية والسلطوية للمحليات، وتحديد الحجم الأمثل للمحليات، والتغلب على مشاعر الاغتراب واللامبالاة لدي المواطنين، والإصلاح الجذري التعليمي والإعلامي. إلا أنه يجب أن نكون حذرين عند تحقيق هذه التحولات، وإلا فسيتحقق الضرر باللامركزية والديموقراطية والتحررية والاستدامة.

المعوقات المجتمعية المحلية للتنمية الريفية المستدامة في ريف مصر:

نظرا للمساحة المحدودة هنا فلن يمكن الاستفاضة في الأسباب التاريخية والكلية الشاملة لتخلف القرية المصرية، إلا أننا سوف نشير إلى ضرورة التعرف على هذه الأسباب ومجابهتها إذا ما أردنا القضاء على معوقات التنمية الريفية المستدامة. الحقيقة الدامغة هي أن الظروف المصرية التاريخية القديمة قد ولدت ورسخت الجوانب التالية من التخلف:

1. الشخصية التابعة الاعتمادية اللامبالية للمواطن الريفي المصري. وتتميز تلك الشخصية في أوضح صورها

بعدم الثقة في الحكومة، والاعتقاد في الخرافات والسحر والشعوذة وعدم الرغبة في المشاركة الشعبية والانسحاب من الأنشطة والأعمال العامة.

2. تخلف المؤسسات الاجتماعية الأسرية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، والدينية.

3. الفجوة الكبيرة بين مستوى معيشة القرية ومستوى معيشة المدينة.

كما أدت ظروف عالمية خلقتها بيانات القوة العالمية الفائضة بالصراعات التاريخية إلى تعويق التنمية الريفية المصرية، تلك الظروف التي فرضتها دول المركز (الولايات المتحدة حاليا، ودول أوربية سابقا) على دول الأطراف (التابعة والنامية) لغرض الحفاظ على الأوضاع القائمة لصالح تلك الدول القوية. وقد استعملت دول المركز هذه أساليب متعددة لقهر دول الأطراف منها ما هو سياسي، وما هو عسكري، وما هو ثقافي مثل التعليم والتدريب ووسائل الإعلام والمنظمات والمؤسسات الدولية، ومنها ما هو اقتصادي مثل السلف والتأمين وعولمة الإنتاج والشركات المتعددة الجنسيات

والمتعدية للقارات. وقد أدت هذه الأساليب إلى ظهور ثلاثة أنواع من التبعية في الدول النامية: التبعية الصناعية والتبعية الزراعية والتبعية المالية، والتي أثرت على الدول النامية ومنها مصر وخاصة في قطاعها الريفي.

أما على المستوى الوطني أو الحكومي المصري، فقد كانت العوامل التالية مسئولة عن الكثير من تخلف القرية المصرية:

1. ضعف الحكومة وعدم تبلور انتمائها الأيديولوجي مما أدى إلى خضوعها السهل واستسلامها لقوى جماعات الضغط العالمية والمصرية.
2. العقيدة في الأولوية المطلقة للتنمية الاقتصادية مع سوء فهمٍ وعدم تقديرٍ لقيمة وأهمية التنمية الخاصة بالنظم والمؤسسات الاجتماعية.
3. سوء الفهم والإصرار المطلق من جانب الحكومة على تحقيق الثبات والاستقرار السياسي والاجتماعي للدرجة التي أدت إلى الجمود بل وإلى التدهور في كثير من جوانب الحياة.

4. هشاشة عملية التخطيط والهروب من المسئولة الحكومية وعدم الإقدام والمبادرة في مواجهة وحل المشكلات الوطنية والانتظار حتى تفاقم المشاكل واللجوء إلى الحلول المسكنة وسياسة ردود الأفعال.
5. تردد الحكومة في مواجهة التغيرات الجذرية المطلوبة والتركيز على سياسة المعونات التي غالبا ما تكون هزيلة، بالإضافة إلى التركيز على جباية الضرائب وخاصة من صغار ومتوسطي أصحاب الأعمال الخاصة والعاملين بدلا من التركيز على التنمية الإنتاجية التي هي السبيل الحقيقي لثراء الدولة وتنميتها.
6. تضخم الجهاز الحكومي والمركزية الخانقة للإدارة الحكومية والوقوع في شبكة ما أسميته من قبل "الوثنية البيروقراطية" وهو مفهوم أعني به صناعة القوانين لخدمة المواطنين ثم الارتداد لعبادة القوانين دون مراعاة لمصلحة المواطن، تماما كما كانت تصنع الأوثان من قبل ثم تعبد.

7. النقص الشديد في كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المادية والطبيعية والبشرية.
8. استغلال المجتمعات الحضرية للمجتمعات الريفية، وهو ما أسماه العلامة إيرل هيدي Earl O. Heady "الاستعمار الحضري للريف"، هذا بالإضافة إلى الإهمال التاريخي للزراعة.

وتتمثل فرضية هذه الدراسة في احتكار الحكومة للتنمية[1]. وعندما ولدت التنمية في القرن العشرين فقد تم كتمانها في رحم الحكومة. ومن ثم فتفترض الدراسة أن عدم التوازن بين المشاركة الحكومية من ناحية والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى، هذا الخلل الإتزاني المائل نحو الاحتكار الحكومي لجهود التنمية، كان هو السبب الرئيسي لتخلف القرية ا لمصرية وتنميتها.

الطريقة البحثية: قد استخدمت الدراسة طرقا بحثية مختلفة حققت تكاملا منهجيا بحثيا هي الطريقة التاريخية، والطريقة الإحصائية، والبيانات الثانوية من مختلف الجهات، وطريقة

المسح الاجتماعي بالعينة للمجتمعات القروية المصرية. وستركز الدراسة الحالية على الدراسة الميدانية للقرى المصرية نظرا لضيق المساحة المتاحة للكتابة. وقد تم اختيار عينة عمدية أو غرضية تحقيقا للأهداف التحليلية للدراسة. وقد بلغت العينة 257 قرية تمثل حوالي 6% من القرى المصرية البالغ عددها 4200 قرية. ولقد تم اختيار العينة من أربع محافظات تمثل المحافظات المصرية الست والعشرين اثنتان من مصر العليا واثنتان من الدلتا.

المجتمع والعينة البحثية لدراسة أسباب تخلف القرية المصرية

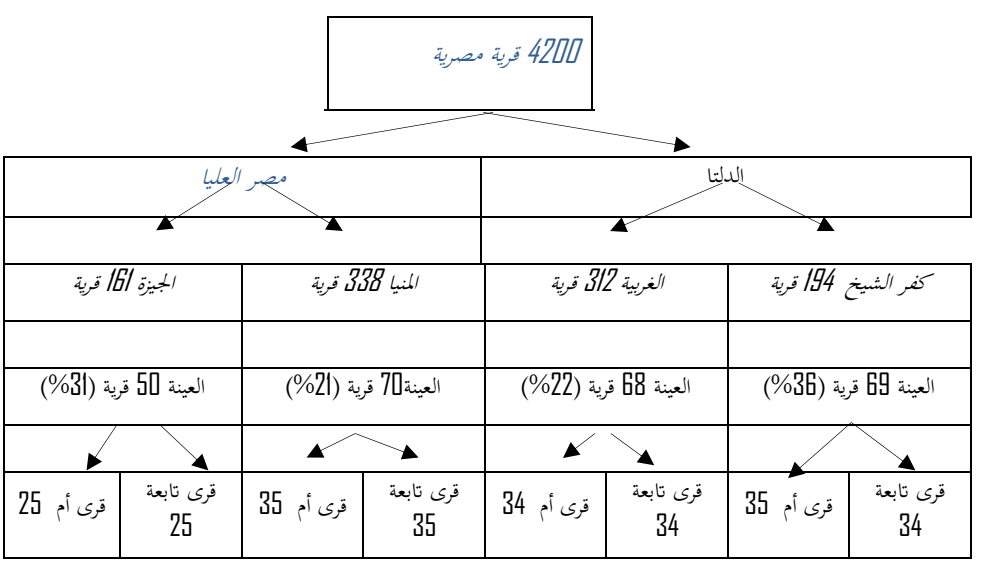

المتغيرات البحثية وقياسها: لقد اعتمد قياس المتغيرات البحثية على بيانات التعداد حيثما أمكن، وعلى السجلات الرسمية للمنظمات الريفية، وعلى المقابلة الشخصية مع قيادات المنظمات الريفية، وعلى المقابلة الشخصية مع

الإخباريين Informants في كل قرية والذين أخذت متوسطات استجاباتهم على كل بند في الاستبيان. وقد تم التعبير عن كل متغير في صورة رقم تائي قياسي Standardized T score كان متوسطه 50 وانحرافه المعياري 10. وقد كان المتغير التابع للدراسة هو المستوى التنموي للقرية أو المجتمع المحلي.

النتائج البحثية: وجد أنه بعد إزالة المتغيرات المستقلة غير المؤثرة معنويا على مستوى تنمية القرية أن المتغيرات التسعة الباقية تفسر أكثر من 62% من التباين في المستوى التنموي للقرى المصرية حيث كانت قيمة معامل التحديد R2 0.648 والتي تصبح بعد التعديل 0.628. ويوضح الجدول التالي الإسهام النسبي لكل متغير مستقل في تفسير مستوى تنمية القرية المصرية وذلك من خلال التحليل الانحداري التدرجي لمستوى تنمية القرية على المتغيرات المستقلة.

التحليل الانحداري التدرجي لمستوى تنمية القرية على المتغيرات المستقلة المجتمعية المحلية.

المتغيرات المستقلة	R^2	(β)	t	ألفا
درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية	0.378	0.475	9.66	000
درجة الشعور بالعدالة الحكومية	0.138	0.325	8.32	000
درجة تدين سكان القرية	0.036	0.160	3.79	000
درجة الانفتاح الثقافي	0.031	0.142	3.39	0.001
كثافة الجامعيين المقيمين بالقرية	0.020	0.137	3.46	0.001
درجة المشاركة الشعبية في التنمية	0.013	0.112	2.79	0.006

0.27	2.23	0.110	0.009	الهندسة الاجتماعية (التنظيم المجتمعي)
0.084	1.74	0.074	0.003	درجة التكنولوجيا المادية
0.019	2.37	0.096	0.011	مستوى جودة البنية التحتية

ويوضح الشكل التالي النتائج المعروضة بالجدول السابق. يمثل الشكل النموذج السببي المعدل الذي يوضح المتغيرات الخارجية (التدين، مركزية المنظمات الحكومية، والمستوى التعليمي للسكان، الحجم السكاني للقرية، والانفتاح الجغرافي للقرية)، بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية المشار إليها في الجدول السابق كمتغيرات تابعة ومستقلة.

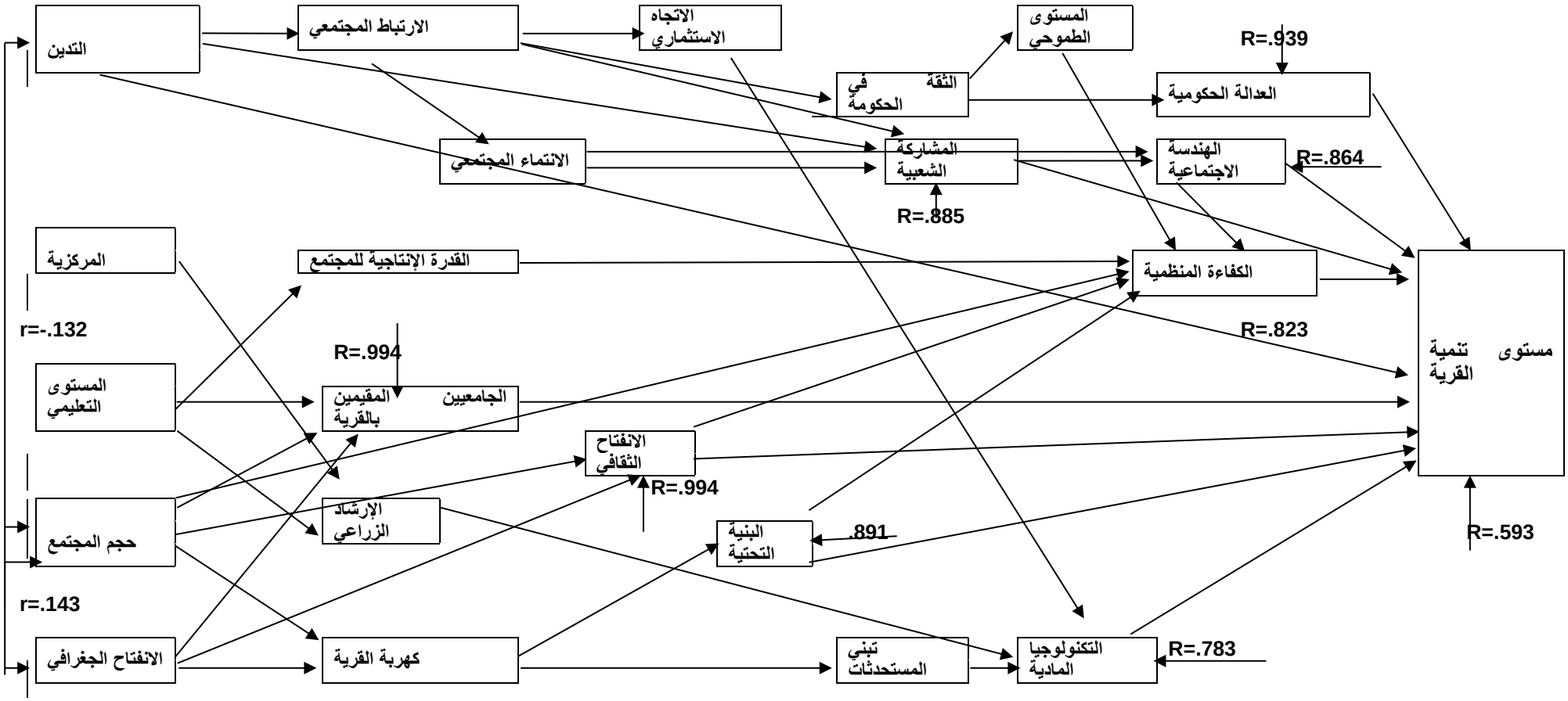

النموذج السببي المعدل لمستوى تنمية القرية المصرية.

وهكذا توضح النتائج البحثية صحة الفرض البحثي الذي يتوقع احتكار الحكومة لجهود التنمية، حيث قد تبين أن متغيرا واحدا فقط وهو "درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية"، تلك المنظمات التي تتكون في معظمها من منظمات حكومية، كان مسئولا بمفرده عن 38% من تباين القرى المصرية في مستويات تنميتها. وتمثل تلك القيمة بالنسبة للتباين الكلي المفسر (64.8%) حوالي 60% من القوة التفسيرية لجميع المتغيرات المستقلة بالدراسة.

وتتسم معظم الدول النامية بعدم عدالة الاستثمارات العامة بين الريف والحضر. فبالرغم من أن نسبة السكان الريفيين في مصر تزيد على نسبة السكان الحضريين (57% مقابل 43%) إلا أن نسبة الاستثمارات الريفية تقل كثيرا عن الحضرية (حوالي 20% في الريف مقابل 80% في الحضر). ويذكر ليستار براون Lester Brown (1978: 233) أنه في معظم الدول النامية نجد أن الدول التي يمثل السكان الريفيون فيها 70% من السكان توجه فقط 20% من الاستثمارات العامة إلى القطاع الريفي. وقد أدى ذلك إلى الهجرة الريفية الحضرية بحثا عن فرص العمل والحياة الأكثر رفاهية. ويقول البروفيسور ميخائيل ليبتون Michael Lipton (1976) الأستاذ بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسيكس البريطانية أن هذا الخلل قد أدى إلى جعل عملية التنمية بطيئة وغير عادلة.

ومن مظاهر الخلل الأخرى بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ما يأتي:

1. ضعف الفرص التعليمية المتاحة للريفيين وخاصة الموهوبين منهم لمتابعة تعليمهم إلى المراحل الجامعية. ومما يوضح ذلك ما ذكره ليبتون (1976) بالنسبة للطفل الحضري الذي تبلغ فرصة إتمام تعليمه الجامعي ثمانية أضعاف ونصف فرصة الطفل الريفي ليتم تعليمه الجامعي.

2. اتباع الحكومات لسياسة الغذاء الرخيص من أجل مصلحة السكان الحضريين، مما يؤثر سلبا على الاستثمار الزراعي، ويسبب التبعية الاقتصادية الزراعية للدول النامية واعتمادها على الغذاء المستورد من الدول المتقدمة التي تصدر غذاءً أرخص.

3. ارتفاع نسبة البطالة الريفية وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مما يحرم الريف من قوته البشرية العالية ويخلق المجتمعات العشوائية في نفس الوقت في المجتمعات الحضرية.

4. ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وخاصة أجور العمالة الزراعية نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر، وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة لاستخدام مقادير أكبر من الطاقة لنقل الغذاء لمسافات بعيدة لأعداد أكبر من السكان المهاجرين إلى الحضر.

5. تدهور البيئة الريفية سواء من ناحية المشكلات الصحية كإهمال وحدات الصرف، وتلوث مياه الشرب، وعدم توافر الشروط الصحية في مساكن فقراء الريف، أو من خلال تسلل المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة إلى الريف، وهو الأمر الذي أضر بالسكان الريفيين، وبالأراضي الزراعية، أو من خلال غرق الأراضي وتراكم الأملاح بها (والذي يؤثر على الأقل في ثلاثة ملايين فدان)، وتدهور خصوبة الأراضي المصرية (تؤثر في كل المساحة المزروعة)، وتلوث الأراضي بمواد ومخلفات ضارة، أو من خلال تحويل الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء إلى استعمالات غير زارعية، أو من خلال هجوم الصحراء على أطراف الوادي والدلتا (والذي يؤثر في مساحة حوالي مليون فدان على تخوم الأراضي المزروعة).

الفصل السابع
تجارب دول العالم في التنمية الريفية

كان للريف ولا يزال دور كبير ومهم في تقدم المجتمعات، والثورة الزراعية تعتبر من أهم الثورات في حياة البشرية، حيث ساعدت على الانتقال من حياة التنقل والجمع والالتقاط والصيد إلى حياة الاستقرار، ومن ثم تفرغ البعض للزراعة بما يكفي حاجة الباقين.

وتفرغ الباقون للمهن والحرف المختلفة مثل النسيج والحدادة، والنجارة، وطلب العلم، وغير ذلك من الأعمال والمهن، وبمرور الوقت تفرغ البعض للحرف والصناعات اليدوية المختلفة، وتكونت القرى الصغيرة، وأخذت في النمو، وكم من مدينة كبيرة بدأت قرية صغيرة ثم نمت وترعرعت لأسباب مختلفة، ويعتبر الريف في أي بلد في العالم أهم مصدر لأمنه الغذائي، فالأرياف في العالم كله هي التي تنتج الغذاء، وتنتج الكثير من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، ولقد بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر معتمدة على النسيج، والنسيج يعتمد على القطن والصوف.

وهناك تجارب كثيرة في العالم للتنمية الريفية تستحق أن تدرس دراسات مستفيضة، ويجب التركيز على أكثرها قرباً للتطبيق، فهناك تجارب عربية ناجحة في تنمية الريف في كل من مصر والجزائر وتونس ولبنان والسودان، ومثل ذلك يقال عن أوروبا، والأمريكتين، **وتعتبر تجربة الرسول -صلى الله عليه وسلم- في تنمية المدينة المنورة** عندما وصل إليها مهاجراً، من أهم وأبرز التجارب العالمية، فقد جعل المسجد محور الارتكاز، ومركز الانطلاق للتنمية في صورها المختلفة، مركزاً على تغيير ما في أنفس الناس من أحقاد وثأر وأنانية، وأمراض اجتماعية مثل الخمور والزنا والظلم والعنصرية، والكذب وخيانة الأمانة وغيرها من الأمراض الاجتماعية، وأرسى قواعد العدالة، والإخاء، والتعاون، والإيثار، وبعد بناء المسجد، قام -صلى الله عليه وسلم- بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وكتابة صحيفة المدينة التي تعتبر من أقدم العقود الاجتماعية في التاريخ، وبين فيها حقوق ووجبات على الفئات التي تعيش في المدينة، بمن فيهم اليهود الذين ضمن لهم أملاكهم ودور عبادتهم، وأوجب عليهم مثل غيرهم من السكان الدفاع عنها، والمشاركة في محاربة من يحاربها ويعتدي عليها، باعتبارهم جميعاً مواطنين، ونظم الرسول قضايا الزراعة والتجارة والحرف، وحث على العمل والإنتاج، والسيرة مليئة بالدروس المفيدة في عمارة الأرض، ومحاربة البطالة والتسول، وتشجيع الاعتماد على الذات، ويجب على

المجتمعات المسلمة استلهام تلك التجربة النبوية الرائدة في تنمية الإنسان والمكان.

وهناك تجربتان للتنمية الريفية من أكثر التجارب نجاحاً في العالم، هما التجربة اليابانية والتجربة الماليزية:

تجربة اليابان:

اليابان تم غزوها من قبل أمريكا في عام 1858م وقام قائد الأسطول الأمريكي فردريك بري بإجبار اليابان على توقيع اتفاقية تجارية مع أمريكا، واعتبر اليابانيون تلك الاتفاقية إهانة لهم، فقاد الإمبراطور ميتسو هيتو ثورة تغييرية بداية من عام 1876م اعتمد فيها على الريف في توفير المال اللازم لتمويل التنمية، وخاصة عائدات الحرير والشاي والأرز، وبدأت اليابان باستيراد مصانع وسكك حديد مستعملة، لرخص ثمنها، وبساطتها وإمكانية تفكيكها وفهمها، ومن ثم تطويرها، وبدأت في ابتعاث طلاب إلى الدول الغربية، وعندما عادت الدفعة الأولى من المبتعثين كان أربعة منهم قد فشلوا في بعثهم لانسياقهم وراء رغبات النفس وشهواتها، فعقدت لهم محاكمة وأدينوا بتهمة الخيانة الوطنية، وتم إعدامهم في ساحة عامة، ثم استأنفت اليابان بعثاتها، فتفوق المبتعثون اليابانيون على طلاب البلاد التي ابتعثوا لها، وبعد عدة عقود

أقيم لأولئك الأربعة نُصب تذكارية لأن حياتهم لم تذهب هدراً، ورويداً رويداً تقدمت اليابان وأصبحت من أبرز الدول الصناعية في العالم، ورغم ذلك لم تهمل الريف، فقد زادت عنايتها به، من حيث تقديم القروض، وتدريب الفلاحين، وتقديم الاستشارات لهم، وركزت اليابان في تجربتها في تنمية الريف على القيم اليابانية التي تعلي من قيمة الأسرة، وقيمة التعاون، والحوار، واحترام الكبير، واحترام المرأة لزوجها وإخلاصها لأسرتها وزوجها.

تجربة ماليزيا:

انطلقت التجربة الماليزية معتمدة على الريف كما كان الحال في التجارب اليابانية، فكان زيت النخيل، والمطاط من أهم المواد التي تم الاعتماد عليها في توفير الأموال اللازمة للتنمية، وهذا ليس غريباً فمهاتير محمد رائد التنمية في ماليزيا أطلق شعار (النظر إلى الشرق) ويقصد بذلك محاكاة اليابان بدلاً من محاكاة الغرب، للتشابه بين المجتمعين، وتذكر الأدبيات أن التجربة الماليزية انطلقت معتمدة على ثمانية أسس رئيسة تتمثل في:

1- الاعتماد على الذات، والانطلاق من الاعتماد على الريف في التنمية (المطاط وزيت النخيل.

2- المحاكاة المبصرة من خلال سياسة (النظر إلى الشرق).

3- الموضوعية السياسية والاعتراف بالخطأ والعمل على تصحيحه.

4- الرشد وعدم التبذير والإسراف، وهي خاصية يحث عليها الإسلام ويدعو إليها، والمجتمع السعودي من أحوج المجتمعات إلى الأخذ بها، وتطبيقها أفراداً وأسراً ومؤسسات.

5- احترام أصحاب الخبرة والتجربة من الكبار ومن السلطة.

6- المحافظة على الأسرة باعتبارها أهم لبنة في بناء المجتمع.

7- التسامح والوئام العرقي، فالمجتمع الماليزي مكون من ثلاثة أعراق رئيسة: المالية ويشكلون حوالي 50% وهم سكان البلاد الأصليون، ثم الصينيون ويشكلون حوالي 30% ثم الهنود ويشكلون 25% وقد تم

التركيز في التعليم ووسائل الإعلام وفي السياسات على أهمية الوئام والتعاون بين جميع فئات المجتمع.

8- دعم الحب والولاء للوطن، وهذه الخاصية فطرية ولكنها تحتاج إلى دعم وتعزيز من الجهات المختلفة، وبرزت في اليابان وغيرها من البلدان. وفي تحفيز التنمية عموماً، والتنمية الريفية خصوصاً يجب على المجتمعات استلهام التعاليم الإسلامية لغرس القيم الرفيعة البناءة، ومحاربة القيم الفاسدة، ودراسة التجارب العالمية في مشارق الأرض ومغاربها، سواء التجارب المحلية، أو التجارب المتخصصة في مجال من مجالات التنمية مثل تجارب برامج الأسر المنتجة، وتجارب المشروعات الصغيرة، وتجارب الزراعة الحديثة المعتمدة على التنقيط والتقنيات الحديثة، وتجارب السياحة الريفية، والسياحة الثقافية، وغيرها من التجارب المفيدة.

التجربة الهندية للتنمية الريفية:

قطعت الهند شوطاً بعيداً منذ عام 1945 عندما أصبحت واحداً من الأعضاء المؤسسين للمنظمة كأحد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. والهند اليوم ليست مكتفية ذاتياً في الأرز والقمح فحسب، بل وتنتج أيضاً أكثر من 260 مليون طن من الحبوب الغذائية، و269 مليون

طن من المنتجات الزراعية، و132 مليون طن من الحليب. والزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد البلد، إذ تسهم بما نسبته 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للهند وتوفِّر مصدراً لفرص العمل لأكثر من 47 في المائة من السكان*. وظلت المنظمة شريكاً قوياً طوال رحلة هذا النجاح منذ عام 1948 عندما بدأت أولى عملياتنا في الهند. وتجاوزت جهودنا داخل البلد في السنوات الأخيرة ميدان إنتاج الأغذية وباتت تركز على توفير المساعدة التقنية من أجل دمج أفضل الممارسات لفتح آفاق زراعية وتيسير الأخذ بممارسات الإدارة المحسَّنة للإنتاج الحيواني وتعزيزها، وبناء المعرفة والقدرات لدى المجتمعات المحلية من أجل تمكينها من التكيُّف مع تغيُّر المناخ. والهند في الوقت نفسه شريك هام للمنظمة في مجال المعرفة، إذ تقدِّم الدراية الفنية إلى البلدان الأخرى، ويجري حالياً تطبيق الدروس المستفادة من البرامج المنفذة على امتداد السنوات في أنحاء أخرى من العالم.

سعياً إلى تحقيق أكبر الأثر على نظام الأغذية والزراعة الواسع والشديد التباين في الهند، تعمل المنظمة من أجل تيسير تعاون متعدد الأطراف مع البلد في مجالات من قبيل مكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود، والإنتاج الحيواني، وإدارة مصايد الأسماك، وسلامة الأغذية، وتغيُّر المناخ.

وتسهم المنظمة من خلال عملها مع الحكومة في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للتمكين من نقل أفضل الممارسات والاستفادة من الدروس المستخلصة من مختلف البلدان وتطبيقها على نظام الزراعة في الهند.

عرض إيضاحي للنماذج المتكاملة لتنمية إنتاج الدواجن والمجترات الصغيرة (الماعز والأغنام) في الحيازات الصغيرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة

يهدف برنامج سياسات الثروة الحيوانية لصالح الفقراء في جنوب آسيا إلى تعزيز القدرات والمعرفة لدى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل تمكينها من تنفيذ تدخلات مستدامة لتربية المجترات الصغيرة والدواجن في الحيازات الصغيرة انطلاقاً من الدروس المستفادة من التدخلات الرائدة. وإلى جانب أعمال الدعوة إلى السياسات، بما فيها إدارة المعرفة والتواصل الشبكي، يدعم البرنامج ثلاثة مشاريع تجريبية في ولايتي ماديا براديش وراجستان. ويجري دعم البرنامج من خلال مِنحة مقدمة من برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة (000 385 دولار أمريكي على امتداد سنتين) وبتمويل مشترك (000 300 دولار أمريكي تقريباً) من المجلس الوطني لتنمية قطاع الألبان، وحكومة الهند. ويجري تنفيذ مشاريع تجريبية بالشراكة مع منظمات غير حكومية محلية.

ونجح البرنامج في إثبات مساهمة المجترات الصغيرة والدواجن المنزلية في الاقتصاد الأسري وسلط الضوء على أهمية هذه القطاعات الفرعية كمساهم رئيسي في مسارات الخروج من الفقر.

وتقدِّم مجموعة نشطة تماماً من أخصائيات الصحة الحيوانية المجتمعية، تُعرف باسم باشو ساخيس، خدمات الرعاية البيطرية الوقائية المنتظمة في موقعين تجريبيين في مقاطعتي خارغون وجابوا في ولاية ماديا براديش. ويغطي كل مشروع تجريبي مجموعة من 10 قرى. وتعمل أخصائيات الصحة الحيوانية المجتمعية لتعزيز ممارسات الإدارة المحسَّنة للثروة الحيوانية وتقديم الرعاية البيطرية للوقاية من الأمراض الرئيسية التي تصيب المجترات الصغيرة والدواجن (طاعون المجترات الصغيرة، والتسمم المعوي، وغيرهما (في الماعز)، وداء نيوكاسل (في الدواجن).

وتحتفظ أخصائيات الصحة الحيوانية المجتمعية بسجلات التحصينات ويقمن برصد حالات تفشي الأمراض والإبلاغ عنها. وترتبط الأخصائيات بالمستشفيات والصيدليات البيطرية الحكومية في المنطقة.

وكشفت المجتمعات المحلية عن رد فعل إيجابي للغاية حيال نموذج الخدمات المقدَّمة من أخصائيات الصحة الحيوانية المجتمعية، وساعد على ذلك تراجع حالات نفوق الحيوانات (من 37% إلى 7% في مشروع الماعز، ومن 76% إلى 28% في مشروع الدواجن خلال فترة ثمانية أشهر) وتحسن العائد (زيادة الدخل بما يتراوح بين 100 و200 دولار أمريكي في السنة الأولى) فضلاً عن تحقيق وفورات في تكاليف الرعاية البيطرية.

وركزت إحدى مبادرات تعزيز حوار السياسات المتعلقة بجدول أعمال المجترات الصغيرة في ولاية راجستان الغربية على إنشاء منتدى حكومي لتنمية قطاع الماعز والأغنام. وييسر البرنامج أيضاً الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والنقاش بينهم إلى جانب إدارة تربية الحيوان، وإنتاج الألبان، ومصايد الأسماك، في وزارة الزراعة، من أجل توحيد مناهج التدريب ووحداته النموذجية لأخصائيات الصحة الحيوانية المجتمعية في مجالات تربية المجترات الصغيرة والرعاية البيطرية.

بناء القدرة المجتمعية على التكيف مع آثار تغيُّر المناخ

تعمل المنظمة من أجل زيادة قدرة المجتمع المحلي على تعديل أنماط الزراعة وتطبيق الاستراتيجيات التي تقلل إلى أدنى حد من تأثيرات التقلبات المناخية في الهند. وتحقيقاً لهذه الغاية. شاركت سبع مقاطعات معرضة للجفاف في أندرا براديش، وتيلانغانا في مشروع تجريبي ناجح بات نموذجه الآن جاهزاً للتطبيق في مناطق زراعية - مناخية أخرى.

وشمل التدخل الذي يُعرف باسم المشروع التجريبي الاستراتيجي للتكيَّف مع تغيُّر المناخ، تسع وحدات هيدرولوجية ونُفذ من خلال شبكة تضم تسع منظمات غير حكومية تحت قيادة جمعية باراتي للتنمية الريفية المتكاملة. وأنشئت محطات الرصد التشاركي للمناخ في 25 قرية في منطقة المشروع. وسجلت مجموعة ضمَّت ما يقرب من 300 متطوع بانتظام سبع بارامترات مناخية، بما فيها اتجاه الرياح وسرعتها، وكمية الأمطار، وعدد ساعات سطوع الشمس. ونشرت بعد ذلك النتائج المسجلة في دفاتر المتطوعين على مستوى الوحدات السكنية باستخدام لافتات العرض.

وتم تكوين لجان للتكيُّف مع تغيُّر المناخ كي تشكِّل آلية تنسيقية وتشاورية من أجل إدارة نظام رصد المناخ على مستوى الوحدات السكنية والوحدات الهيدرولوجية ولضمان تعميم المعلومات والمعارف المكتسبة.

وشارك المزارعون والمزارعات على قدم المساواة في مدارس المزارعين المناخية التي أنشئت بالشراكة مع لجان التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وقام المشاركون بجمع بيانات عن العوامل المتصلة بالمناخ وتحليل أثارها على سُبل المعيشة الزراعية وبالتالي اتخاذ قرارات واعية أكثر بشأن تدابير التكيُّف ووضع خطط للعمل تبعاً لذلك. وخلال المرحلة التجريبية، تخرج 1156 مزارعاً (650 من الإناث و506 من الرجال) من دورتين دراسيتين.

التوقعات الحديثة تحسِّن الإبلاغ عن الأمن الغذائي والتغذوي

تمكنت الهند من فتح آفاق أمام قطاع الزراعة للمرة الأولى بفضل مشروع "دمج أفضل الممارسات الدولية في إعداد التوقعات الزراعية وتحليلات الحالة في الهند". وصدرت في أقل من سنة ثمانية تقارير

فصلية وثلاثة تقارير نصف سنوية، وقدِّمت 26 جلسة إحاطة إعلامية إلى كبار مقرري السياسات.

ويمثل المشروع أيضاً مثالاً ناجحاً لاستخدام التكنولوجيات الرقمية في تحسين موثوقية ودقة مواعيد جمع البيانات المتعلقة بظروف المحاصيل والإنتاج والأسواق وتصنيف تلك البيانات ونقلها.

وتساعد هذه المعلومات على إجراء التنبؤات والتخطيط على المستويين العالمي والوطني وبالتالي تعزيز جهود تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على نطاق العالم.

وتشير تقديرات آخر التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أطلقت في يوليو/تموز 2014، مع التركيز بشكل خاص على الهند، إلى استمرار زيادة إنتاج الأغذية واستهلاكها في البلد وفي طليعتها القطاعات ذات القيمة المضافة مثل إنتاج الألبان وتربية الأحياء المائية.

وفي أواخر عام 2014، اتفق المدير العام جوزيه غرازيانو دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، على كيفية مواصلة تعزيز جهود النهوض بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الهند أثناء المحادثات التي دارت بينهما في نيودلهي.

المراجع

Brown, Lester R. *The Twenty Ninth Day: Accommodating Human Needs and Numbers to the Earth's Resources*. New York: W. W. Norton & Company, 1978.

Gamie, Mohamed N, “The discouraging condition of human capital development in rural Egypt The 2nd Sustainable Development Forum (SDF-2) in Collaboration with the American University in Cairo, “Managing Development Through Global Cooperation,” Marioutt Hotel, Cairo, Egypt, December 27-28. 2001.

Lipton, Michael, "Urban Bias: Or Why Rural People Stay Poor," *People* (London), Vol. 3. No. 2, 1976.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، وآخرون، *التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، والمرئيات التنفيذية التنموية*، الجزء الأول، التقرير الرئيسى، القاهرة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، 1987.